الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حتمية البناء الديمقراطي

سلمان النقاش

رسمت حالة الاستقرار المؤجلة في العراق خرائط لطرق مختلفة للوصول اليها، بدايتها عاطفية ونهايتها مشروع مخطط له منذ تسعينيات القرن الماضي ايام اعلنت بداية سقوط دولة البعث المؤسسة في شباط عام ١٩٦٣ لانها وسعت من قاعدة وجودها وخلخلت الحيز المرسوم لها التحرك فيه ، وانا هنا استعير تفسيرا للاستاذ ليث عبد الحسن الزبيدي في رسالة الماجستير حول حياة عبد الكريم قاسم اول حاكم عراقي بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ المطبوعة في كتاب في نهاية السبعينيات اذ يقول "ان كل حاكم يطرح مسألة الكويت تبدأ نهايته وتتحقق فعلا" ولم يضع الزبيدي نظام البعث ضمن قائمة من شملتهم هذه الرؤية ..

الا انها تحققت فعلا ، لكنها هذه المرة لم تقتصر على حاكم وفكر محددين انما تجاوزت هذا الى نسف اسس الدولة المشكلة منذ عشرينيات القرن نفسه ..

ويبدو ان هذا التفسير لايعني لعنة تصيب فاعلها انما هو رد فعل طبيعي لتوازن سياسي تفرضه موازين القوى العالمية نظرا لاهمية المنطقة بالنسبة الى مشاريع التطور السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي عالميا .. وبعد انهيار نظام البعث الصدامي وسقوطه بواسطة الآلة العسكرية الغربية طرحت الديمقراطية بديلا قسريا كنظام عالمي جديد ، و اختير العراق المنطلق الاول لها في المنطقة.

لكن الديمقراطية ومنذ استخدام ادواتها بعد التغيير مباشرة دخلت في صراع تناحري عنيف مع الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي المتخلف والذي كان منتجا لمشروعية السلطة المحمية بواسطة آلتها العسكرية والامنية .. فالقوى الاجتماعية وما يمثلها سياسيا لاتعتمد في تطلعها نحو السلطة على برنامج انقلابي اساس قوته الجيش كما حصل في جميع الانقلابات في التاريخ العراقي الحديث بل على متاح وفرته ارادة المنتصر في الحرب الباردة والذي حظي باحادية قيادة العالم .. كما فقدت القوى المعتمدة على الثورية الكلاسيكية وشعاراتها الميتة امكانية تثوير الجماهير لان ذلك يتطلب ثقة مفتوحة الافق لقدراتها في تلبية مطالبها وتناقض شعاراتها مع واقع ثقافي متخلف حتى في المجال الذي يمكنها المناورة فيه الا وهو الطبقة الوسطى..اذن فالمتبقي من القوى الاجتماعية الفاعلة هي الاتجاهات القبلية والدينية والطائفية الملقحة سياسيا وثقافيا من التراث السلطوي الممتد عبر سنين تشكيل الدولة العراقية الحديثة وان ظهرت تشكيلاتها بأوجه تعلن عن برنامج سياسي وطني.. وتطلب التنافس السياسي قدرة وخبرة لوجستية اثبتت التجربة ان الامكانات المتاحة فقيرة حد التلاشي في حالة الاعتماد عليها في هذه المنافسة ما دفع هذه القوى الى التحرك نحو التلاقي مع مصالح القوى الاقليمية والدولية وتحددت الاتجاهات بشكل صريح وواضح وتم الفرز تبعا الى امكانياتها في الوصول الى ثقة الاطراف الساندة والمؤثرة فعلا في الواقع العراقي .

غير ان هذا الواقع يستند الى مجتمع ذي بنية اقتصادية منهارة تماما ويكاد ان يكون الانتاج النفطي المتخلف ايضا (برغم ان الاحتياط النفطي يصل الى ١١٥مليارا ولم يصل الانتاج في احسن حالاته الى ٣ ملايين برميل يوميا) هو الرافد الوحيد لتمويل حاجاته الاساسية والذي من خلاله تحول مجمل النشاط الاقتصادي الى الشكل الريعي الاستهلاكي خصوصا بعد الحروب الذي خاضها نظام البعث والتي ادت الى تأخر جميع ما طرح وفق برنامج عمله السياسي والذي كان يستمد من تقاريره السياسية المنبثقة من المؤتمرات الحزبية الدورية ما ادى الى خراب حقيقي في الانتاج الزراعي والصناعي سواء في قطاع الدولة الواسع او القطاع الخاص المسيطر عليه تماما من قبل الدولة.. فاصأب الخراب مجمل النشاط الاجتماعي ومنه الثقافي والتعليمي... وضمور اسس المجتمع المدني وغوصها عميقا في لجة الاقتصاد الطفيلي وخصوصا بعد بروز مؤشرات سقوطه وتحول مجمل نشاط الدولة الى حماية رأس السلطة..

إذن فالقوى السياسية الجديدة ليس امامها الا التعكز على هذا الواقع الاجتماعي البعيد عن المدنية (الضرورية لنمو الديمقراطية) لكنه الفاعل وفق الاصطفافات الجديدة والمطلوب منه فقط (الصوت الانتخابي) ولا سبيل للحصول عليه الا من خلال ثقافته فتطلب تفعيلها والوصول بها حد الميل العاطفي والنفسي..

ولعلنا لا نجد تناقضا حين نلمس توجهات في هذا السبيل لدى نخب كانت بالامس القريب تسوق شخصياتها على اسس اقل مما كانت تظهر عليه بأنها علمانية ..

ولكن .. لماذا اصبحت الادوات الديمقراطية(الانتخابات.. الحريات.. الاعلام المتعدد المنابر تحفر طرقا للعنف والفوضى ومستقبلاً ضبابياً يؤشر تشاؤما مرعبا؟

السبب كما يبدو لي هو شدة المنازلة بين السلطات الاقليمية والمشروع الغربي المهدد لاستمرار هذه السلطات والتي اصبح العراق هو الحلبة الاكثر ملاءمة لاشتداد معاركها.

فتحولت بعض من اوجه هذه المنازلة بشكل واضح علنية ضمن الشكل السياسي الاخير .. المعبر عنه بمجالس البرلمان والوزراء والمحافظات والرئاسة.

لكن المشروع الديمقراطي رغم ما جره من ويلات ومآس يبعث بصيصا من الامل اكدته الحركة البطيئة في تقنين اسس وشكل المجتمع ديمقراطيا..المؤسسات.. فصل السلطات.. نمو منظمات المجتمع المدني.. الحراك الدولي للاستثمار في العراق.. والاهم من ذلك ان العراق رغم تناقض ثقافاته الا انه مجال خصب لنمو الديمقراطية وان اولى خصوباته انه مستوعب رحب وطيع للاستثمار المادي والثقافي.. بأرضه ونفوسه.

كاتب من العراق

التظاهرات الأخيرة تمرين في الديمقراطية

د.نهى الدرويش

تعد التظاهرة نشاطا جماعيا واعيا وهادفا وموجها للمطالبة بحق او الاعلان عن رأي في اشكالية ما ، قد تكون اجتماعية او اقتصادية وغالبا ما تكون سياسية ذلك انها آلية للضغط على اصحاب القرار للاستجابة للمطلب او الحق الجماعي العام.

وقد تبنت الفلسفة الديمقراطية هذه الآلية من منطلق الحقوق المترتبة على منح التمثيل النيابي وشرعية التعاقد بين المرشح والناخبين ، فالافراد يمتلكون حقين متلازمين يكفلهما اي دستور ديمقراطي وهما :حق الاعلان عن الرأي وما يترتب عليه من حزمة من الحريات مثل حرية التعبير عن الرأي ، وحق الافراد في المجتمع بمساءلة الحكومة بشكل غير مباشر من خلال مساءلة النواب للحكومة ،وبشكل مباشر من خلال مجاميع الضغط في المجتمع المدني وذلك عندما يلاحظ افراد المجتمع تقاعسا او ترهلا في مساءلة النواب للحكومة ،وهنا تكون مهمة المجتمع المدني عسيرة وشاقة وطويلة كلما كان اختيار الممثلين في مجلس النواب اختيارا غير موفق ونقصد به هنا ان يكون على غير الاسس المنطقية والموضوعية لما يجب ان يتمتع به المرشح او حزبه السياسي من مواصفات تكران الذات والامانة والمصداقية والشفافية والحيادية.

وتعد سلسلة التظاهرات الأخيرة مؤشرا مهما لبداية مرحلة نضآلية جديدة في المجتمع المدني العراقي لتفعيل دوره في مساءلة الحكومات المتعاقبة مستقبلا ، هذا الدور الذي يكاد يكون ضعيفا منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان ، اذ لا يعقل ان تخرج تظاهرة اثر كل انتهاك يتعرض له افراد المجتمع فالاصح ان يكون التظاهر او الاحتجاج او الاعتصام استثناء والقاعدة هي ان يكون لهذا المجتمع المدني دور رقابي ومسائل للحكومة باستمرار وبحسب ستراتيجيات موضوعة في ضوء اهداف معدة سلفا . وقد يعود ضعف هذا الدور للمجتمع المدني الى جدة التجربة الديمقراطية من ناحية ، والخوف المتفشي من العنف السياسي وآثاره من اختلاط الاوراق لإحداث العنف اليومي . الا ان حجم وفداحة الانتهاكات والاضرار الانسانية والمادية التي تضمنتها التفجيرات الأخيرة وما سبقها من احداث ، كل هذا شكل قوة دافعة للمجتمع المدني للقيام بدوره الحقيقي في المساءلة والمراقبة والمطالبة بتفعيل آليات الشفافية، اذ تشكل هذه التظاهرات رفضا جماعيا واعيا وصريحا مباشرا لعدم الاستسلام للعودة بالوضع الامني لما كان عليه من دموية عام ٢٠٠٦ ، وما المطالبة عن الافصاح عن الجناة الحقيقيين واظهار نتائج التحقيق معهم والمطالبة بالتعويض السريع والعادل للمتضررين الا إعلان لبدء المطالبة بكل الحقوق المسكوت عنها والمؤجلة.

ولو دققنا في خارطة التظاهرات المدنية في العراق لوجدنا انها ترتكز على خمسة مجاميع اساسية تعد العمود الفقري لاي نهضة حضارية تقدمية هم : مجموعة منظمات المجتمع المدني ،ومجموعة الادباء والكتاب ، ومجموعة الفنانين ، ومجموعة الاعلاميين ، ومجموعة الكفاءات العلمية . وقد احسنت صنعا مجموعة منظمات المجتمع المدني باختيارها مكانا وزمانا محددين (كل اربعاء مقابل عمارة رقم ٣ المتضررة من التفجير) وياحبذا لو تتفق كل مجموعة للتظاهر في مكان محدد وزمن دوري حتى يؤتي الضغط ثماره المرجوة في الهدف من كل تظاهرة ، ولكي لا يضيع جهد هذه المجاميع هباء لابد من ان لاتكون هذه التظاهرات تمرينا في الديمقراطية بل تكون بداية تاريخية لتفعيل الديمقراطية في العراق من خلال رسم خارطة لطريق المجتمع المدني تعتمد المساءلة آلية لها مع الحكومات القادمة ، لكي لا نقع مرة اخرى في حضيض الطائفية والفساد المالي والاداري والانتهاكات المؤلمة والجسيمة لحقوق الانسان العراقي ،ولا اعتقد ان هذا يأتي دون خطوات مهمة وسريعة اولها : ان تبادر كل مجموعة بتنظيم عملها ورسم اهدافها الخاصة في تفعيل دورها لترسيخ قيم واليات الديمقراطية والعمل بها وعلى رأسها المساءلة والشفافية والحكم الرشيد وتفعيل قيم المواطنة الصالحة في النتاج الفكري والثقافي المجتمعي. اما الخطوة التالية والمهمة والعاجلة فهي: توحيد جهود المجاميع الخمسة لبناء تحالف مدني ثقافي يؤدي دوره في مساءلة الحكومات القادمة ، ولاشك في ان هذا التحالف الخماسي سيشكل قوة لا يستهان بها في التأثير الاجرائي ولمعادلة كفة الميزان مع قوة الاحزاب السياسية التي استفحل بعضها الى حد الاقتتال المقنع بالارهاب.

كما ان على هذه المجاميع ان تعي اهمية امتلاكها لدورها الحقيقي كسلطة مساءلة وضغط وان لا تبقى مكتوفة الايدي كسلطة رابعة معطلة او سلطة خامسة مؤجلة.. الخ فهذه المجاميع قد تعي او لا تعي وبحسب المنظور الديمقراطي فلسفيا واجرائيا ودستوريا انها تمتلك قوة السلطة الشاملة وما الحكومات الا سلطة اجرائية محدودة ومحددة.

لذا على هذه المجاميع ان تبادر الى تفعيل دورها في ضوء هذه الرؤية وان تعكسها في نتاجها الفكري والعملي في كل زمان سواء بشكل فردي او جماعي .

ولابد من الانتباه الى ان مرحلة الوعي بالديمقراطية جماهيريا اقتربت من النضج وان مرحلة بناء الديمقراطية الحقيقية ستبدأ قريبا لامحالة ، لذا تقع على عاتق كل مؤسسات المحتمع المدني ومجاميعه من مثقفين وادباء واعلاميين وفنانين تولي مهام قيادة نهضة فكرية ديمقراطية للعراق وذلك برسم الاسس الحقيقية لفلسفة ديمقراطية واضحة ومحددة في العراق تنطلق من النهوض بقيم المواطنة الصالحة بدل التخبط في ديمقراطية ذات اطار نظري وفلسفي مبهم ، فضلا عن اقتراح آليات المساءلة والشفافية والسعي للتحضير لمرحلة انتقالية شاملة وعادلة في العراق. كما لابد لهذه المجاميع من تشكيل فريق تدخل ميداني مدني لتفعيل حقوق الانسان العراقي بدلا من ترك اعضاء هذه المجاميع داخل المجال المغناطيسي للكتل السياسية اللاهثة خلفهم باسم التكنوقراط لجذبهم الى فاترينات قوائمهم الانتخابية كأحدث الموديلات السياسية.

كاتبة من العراق

انتخابات بالقائمة

حسين عبد الرازق

إذا صح الخبر الذي نشرته صحيفة «الوفد» يوم الجمعة الماضي حول تغيير موقف قيادات الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، من التمسك بنظام الانتخاب بالمقاعد الفردية، الى التفكير في إجراء انتخابات مجلس الشعب القادم (٢٠١٠) بنظام القائمة الحزبية النسبية بعد تعديل القانون في دورة مجلس الشعب القادمة والتي تبدأ في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٩.. فسيكون الأمر خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، ولكنها - كالعادة - خطوة ناقصة ومعيبة، وقد تقود الى أزمة سياسية.

لقد طالبت الأحزاب السياسية – عدا الحزب الوطني – أكثر من مرة بتغيير قوانين الانتخابات العامة لتجري جميعا بنظام القائمة النسبية غير المشروطة والمنقوصة، وذلك ضمن تعديلات وإجراءات اخرى لضمان حرية ونزاهة الانتخابات، وصاغ حزب التجمع ومؤسسات مجتمع مدني أكثر من مشروع قانون يحقق هذا التحول الى نظام القائمة النسبية غير المشروطة والمفتوحة والمنقوصة.

ورغم أن تفكير قيادات في الحزب الوطني الذي يحتكر السلطة التنفيذية والتشريعية بالقوة، في هذا التغيير قد يبدو وكأنه استجابة لمطالب الأحزاب الديمقراطية، فإن التدقيق في الأمر يقودنا للقول بأنها محاولة للالتفاف على هذه المطالب وإجهاضها.

فقصر القوائم في الانتخابات على القوائم الحزبية فقط، يحرم أكثر من ٩٥٪ من المواطنين الذين لهم حق التصويت والترشيح في الانتخابات العامة دستوريا من ممارسة هذا الحق عمليا، إضافة الى تعارضه مع المادة ٤٠ من الدستور التي تنص على أن «المواطنين لدي القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة»، وسبق للمحكمة الدستورية العلى ا أن حكمت ببطلان قانون الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية التي أجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، كما حكمت ببطلان قانون الانتخابات المعدل الخاص بالقائمة الحزبية النسبية والمقعد الفردي الذي أجريت على أساسه انتخابات ١٩٨٧.

وقد يدفع البعض بأن المادة (٥) من الدستور تنص على أن النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم «على أساس تعدد الأحزاب..» وأن المادة ٦٢ من الدستور بعد تعديلها في مارس/ آذار ٢٠٠٧ أعطت المشرع الحق في تحديد أي نظام انتخابي يختاره، وجواز «أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية بأية نسبة بينهما يحددها..»، ويرد على هذا الدفع بعدة نقاط.

– فرغم صحة أن الدستور ينص بوضوح لا يترك أي مجال للبس أن النظام السياسي يقوم على أساس الأحزاب السياسية وتعددها، وأن المعارك الانتخابية في البلاد الديمقراطية كافة تدور بين أحزاب سياسية أو تحالفات وكتل حزبية، وتكاد لا تعرف ظاهرة المستقلين التي تهيمن على الحياة السياسية في مصر.. إلا أن الواقع في مصر يقول إن القانون قد فرض قيوداً شبه مانعة على قيام الأحزاب السياسية في مصر، وتكوين حزب سياسي جديد دونه عقبات ومصاعب قانونية وأمنية ومالية، وبالتالى فهناك قطاع واسع من المشتغلين بالعمل العام في مصر غير منضم لحزب من الأحزاب، ولا يستطيع في ظل الأوضاع الحالى ة تكوين أحزاب جديدة، وهناك تيارات أساسية ممنوعة من تكوين أحزابها مثل تيار الإسلام السياسي «الوسط نموذجا» والتيار الشيوعي.

– إنه حتى ولو كانت المواد (٥) و(٦٢) من الدستور تفتح الباب أمام تبني نظام الانتخاب بالقائمة النسبية الحزبية، إلا أن المادة (٤٠) من الدستور تتعارض بقوة مع إقرار مثل هذا النظام، وهي مادة حاكمة – كما يقول الفقهاء – باعتبارها أول مادة في الباب الثالث الخاص بـ «الحريات والحقوق والواجبات العامة»، ولها الأولوية على المواد الاخرى ، كما أن النص على حقوق المواطنة في المادة الأولى «المعدلة» من الدستور يؤكد ذلك بوضوح.

وسواء استمرت الانتخابات بالنظام الفردي – بكل عيوبه ومثالبه – أو أخذنا بنظام القائمة النسبية الحزبية كما يطرح الحزب الوطني – بما يشوبه من عدم دستورية وتفرقة بين المواطنين – أو اعتمدنا نظام القائمة النسبية غير المشروطة والمفتوحة والمنقوصة.. فتوفير الشروط الضرورية للانتخابات الحرة النزيهة، سواء من الناحية القانونية أو من الجوانب الخاصة برفع يد الأمن والإدارة عن العملية الانتخابية وتوفير التكافؤ في استخدام أجهزة الإعلام وإلغاء كل القيود على الاتصال بالناخبين وإلغاء حالة الطوارئ المعلنة منذ ما يقرب من ٢٨ عاما، وغير ذلك من الإجراءات، هي نقطة البداية لأي انتخابات صحيحة في ظل أي نظام انتخابي.

وفي مواجهة توجه الحزب الوطني لتعديل نظام الانتخابات، فالأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية – وفي القلب منها الائتلاف الديمقراطي الذي يضم أحزاب التجمع والوفد والناصري والجبهة – مطالبة بالتحرك بسرعة وإزاحة الغبار عن مشروعها لإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية وتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب والجاهزة منذ عدة سنوات، وجري تطويرها بعد التعديلات الدستورية الأخيرة، ومناقشتها في أكثر من ندوة ومؤتمر علمي، وذلك لإعادة حشد الرأي العام حولها والضغط من أجل إصدارها، بحيث تجري انتخابات مجلس الشعب القادمة على أساس القائمة النسبية المفتوحة والمنقوصة، سواء كانت قوائم حزبية «قائمة لكل حزب» أو قوائم مشتركة من أكثر من حزب «ائتلاف حزبين أو أكثر أو جبهة من مجموعة بين الأحزاب» أو قائمة من مستقلين، أو قائمة مشتركة بين حزب «أو أكثر» ومستقلين.

ولكي يتحقق قدر معقول من الحرية والنزاهة فمن الضروري أن تتم انتخابات مجلس الشعب القادمة وانتخابات الرئاسة بعدها في ظل رقابة المجتمع المدني في مصر والرقابة الدولية لمنظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية العالمية التي تتمتع بالمصداقية – وقد أصبح وجود مثل هذه الرقابة في عديد من الدول – من الولايات المتحدة الأمريكية الى أفغانستان – دليلا عن وجود نية حقيقية لإجراء انتخابات حرة وضمانة أساسية لها.

كاتب من مصر

نساء في فيلمين

فريدة النقاش ❖

انقضى نصف قرن أو يزيد منذ كتب المسرحي الراحل «سعدالدين وهبة» سيناريو فيلم «مراتي مدير عام»، وكان عرض الفيلم إيذانا ببدء مرحلة جديدة في حركة تحرير المرأة من زاوية تغيير صورتها ومكانتها في الذهنية العامة، وتقبل جمهور واسع لفكرة المساواة القائمة على أن للمرأة شأنها شأن الرجل قدرات وإمكانات وعقلا، وأنها طالما تعلمت وجرى تدريبها وتأهيلها فمن حقها أن تتولي أعلى المناصب وتحقق النجاح تلو الآخر في عملها تستحق من أجله الترقي والصعود.

وكان الفيلم قد بدأ طرح قضيته من أكثر المناطق حساسية في العلاقات الاجتماعية وأشدها تعقيدا وهي مؤسسة الزواج، وفي هذه المؤسسة التقليدية يفرض المجتمع الأبوي قبضته ويتأسس الزواج على معادلة أن الرجل ينفق والمرأة تطيع وتخضع للوصاية والمراقبة شأنها شأن الأطفال، إذ إنها تقع ضمن ممتلكات الزوج الذي يتصرف فيها كيفما شاء. ولأن الأفكار والقيم تتغير ببطء بعد أن يقع التغيير الفعلى في الواقع فإن نظرة المجتمع لعلاقة الزواج باعتبارها علاقة تبعية من المرأة للرجل لم تتغير إلا قليلا رغم أن النساء تدفقن إلى التعلى م والعمل بالملايين بعد ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، وسقطت في الواقع فعلى معادلة الإنفاق والطاعة لأن الزوجات أخذن يشاركن بصورة متزايدة في الإنفاق على الأسرة، ونما وعيهن بذواتهن كبشر. ودفع فيلم «مراتي مدير عام» بالمسألة إلى ذروة جديدة حين جعل المرأة «شادية» تحتل موقعا قياديا في مؤسسة يعمل فيها زوجها «صلاح ذوالفقار» تحت رئاستها، وقد أخفى كل منهما حقيقة علاقته بالآخر عن مجموع العاملين خوفا من السخرية من الرجل، إذ أن مفهوم الرجولة يرتبط تقليديا بالقيادة.

وحين يكتشف العاملون أن زميلهم هو زوج المرأة التي تحتل موقع المدير العام تقرر هي هروبا من الحرج والارتباك أن تطلب نقلها الى مؤسسة أخرى رغم أن أداءها وإنجازها في المؤسسة الأصلية كان مرموقا وأدى إلى تطوير العمل وقيام علاقات صحية – غالبا – بين الرئيسة والمرؤوسين.

وينتصر الفيلم عبر سلسلة من المواقف الدرامية الكوميدية لفكرة تقبل كل من المجتمع والزوج لرئاسة المرأة ولأن يكون زوجها من بين مرؤوسيها إذ يقرر الزوج أن يطلب نقله الى حيث موقع زوجته الجديد معلنا اعتزازه بها، ومعتذرا ضمنيا عن سلوكه القديم وعن الأفكار والرؤى البالى ة التي حركته، وهو التحول البطيء الذي شهده محيط العمل كله، سواء من قبل الرجل المتدين «شفيق نورالدين» الذي كان طيلة عمره مقتنعا بأن مصافحة المرأة حرام وتبطل الوضوء، ثم أخذ بعد ذلك يبحث في معارفه الفقهية مكتشفا أن «أبا حنيفة» قال إن هذه المصافحة لا تبطل الوضوء في إشارة ذكية من كاتب السيناريو إلى التعددية في رؤية الفقهاء وتأويلاتهم بين الجمود والاستنارة، وفي الموقف من جسد المرأة.

اصطحبنا فيلم «مراتي مدير عام» في رحلة إلى قلب القلب من العلاقات الاجتماعية لنتابع بشغف عملية التحول البطيء في القيم والأفكار مع إشارة ذكية مركبة الى المناخ العام السائد في ذلك الحين الذي ارتبط التقدم والإنجاز فيه بمشروع وطني عام لبناء مجتمع حديث متقدم، وفي القلب من شروطه المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات وعلى رأسها الحق في العمل والارتقاء عبر الكفاءة والدأب، دون تمييز لتكون هذه هي رسالة الفيلم.

وبعد نصف قرن من هذا الفيلم العلامة في تاريخ السينما المصرية والمجتمع المصري ككل تستقبل امرأة من موقعها كوزيرة في فيلم «تيمور وشفيقة» الذي تكرر عرضه قنوات كثيرة إلحاحا على رسالته، تستقبل لأن زوجها يرفض أن تكون زوجته امرأة عاملة، وحتى يخفف صناع الفيلم وقع الفكرة الرديئة على جمهور النساء العاملات جعل البطلة تتعرض لواقعة اختطاف ومن ثم تترك عملها لتقدم رسالة مناقضة تماما لتلك التي قدمها فيلم «مراتي مدير عام» قبل خمسين عاما، وكأن التاريخ يستدير للخلف.

تسببت في كل هذا النكوص موجة الأفكار الظلامية الترابية التي اجتاحت بلادنا بعد تراجع أفكار الاشتراكية والتحرر والمساواة ثم انقسام المجتمع المصري عبر سياسات الرأسمالية الوحشية انقساما حادا بين الأغنياء والفقراء، والذي تواكب مع انفجار الثروة النفطية في البلاد الإسلامية المحافظة التي تتحكم فيها أسر وعشائر بمنطق العصور الوسطى ، وأخذت المجتمعات العربية والإسلامية تستدعي كل القيم والأفكار البالى ة حول وضع المرأة ومكانتها وقدراتها باسم الدين وتقدم النساء كبش فداء في سبيل إعادة المجتمعات الى ما قبل العصر الحديث، ومع ذلك تظل القيم والأفكار الجديدة تشق طريقها المتعرج – وإن بصعوبة – متحدية الرسائل القبيحة التي يسعى بها الرجعيون لفرض هيمنتهم على تقدم المجتمع بدءا بمحاصرة نسائه وإحكام الوصاية على هن.. لكن كثيرات منهن يتمردن على نطاق واسع ويواصلن طريق التحرر والعمل دفاعا عن الكرامة والمواطنة والمساواة وهي القيم العالمية التي ستنتصر حتما في النهاية.

❖ كاتبة من مصر

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com